بعض التجارب الاوربية في الخصخصة... "الانتقال السعيد" من الاشتراكية إلى الرأسمالية

عبر منهج العلاج بالصدمة !

الطريق إلى جهنم معبد بالنيات الطيبة !

د. صالح ياسر

قبل الحديث عن التجارب الخاصة ببعض البلدان كل على حدة، تقتضي الضرورة أن نتوقف عند تجارب الخصخصة "الشاملة" التي جرت في روسيا الاتحادية وبلدان "الكتلة السوفيتية" الأخرى خلال مرحلة انتقالها من الاشتراكية إلى الرأسمالية. وثمة العديد من الدراسات والأبحاث تناولت هذا الموضوع [1]، غير أننا سنركز هنا على النتائج التي توصلت إليها دراسة رصينة أجراها أكاديميون من جامعة كمبريدج العريقة **ونشرت نتائجها** في دورية علم الاجتماع الأمريكية ***American Sociological Review*** [2]، وهي دراسة **تؤسس** لعلاقة مباشرة بين الخصخصة الشاملة التي تبنتها عدد من "الدول السوفييتية" سابقا وبين الفشل الاقتصادي والفساد اللذان نتجا بعد ذلك، والتي نعرض نتائجها هنا بتكثيف.

ينطلق الباحثون المشار إليهم أعلاه من **فرضية** قوامها ان سياسية الخصخصة الشاملة، والتي صاغها بشكل أساسي اقتصاديون من المدرسة النيوليبرالية، كانت **سياسة متطرفة** تقوم على الخصخصة السريعة لقطاعات واسعة من اقتصادات دول مثل روسيا الاتحادية وبولندا في بداية التسعينيات، ودُعمت هذه السياسة وبشدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (EBRD)، حيث كان **الهدف** هو ضمان تحول سريع إلى الرأسمالية قبل أن يتمكن المتعاطفون مع "النظام السوفييتي" من إعادة السيطرة على زمام السلطة !.

لكن وبدلا من الانتعاش الاقتصادي الذي تنبأ به اقتصاديو "المدرسة النيوليبرالية" حصل ركود اقتصادي حاد في الكثير من الدول الاشتراكية سابقا يماثل "الكساد العظيم" (1929 – 1932) الذي ضرب الولايات المتحدة وأوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن الانهيار الاقتصادي والفقر الرهيب اللذين نتجا عن ذلك لم يتم آنذاك تفسيرهما بشكل كامل، كذلك لم يتمكن الباحثون من تفسير سبب حدوث تلك المشاكل في بعض الدول مثل روسيا وليس في غيرها مثل أستونيا.

وينتقد الباحثون في جامعة كمبريدج ما كان يردده بعض الاقتصاديين المؤيدين لفرضية قوامها أن الخصخصة الشاملة **Mass Privatization** كانت ستنجح لو أنها طُبقت بشكل أسرع وأوسع حتى مما حصل. من جهة أخرى يقول آخرون أنه على الرغم من كون الخصخصة الواسعة سياسة صحيحة إلا أن الظروف الأولية في دول المعسكر الاشتراكي لم تكن مواتية لنجاح السياسة، ومجموعة ثالثة من الباحثين تقول بأن المشكلة الحقيقية كانت متعلقة بالإصلاح السياسي أكثر من تعلقها بالاقتصاد [3] !.

لمواجهة "تنظيرات" صقور الخصخصة من مدرسة شيكاغو وأتباعها و "منظريها" ومهرجيها أيضا، قام **لورنس كينج** وديفيد **ستوكلر** من جامعة كيمبريدج وباتريك **هام** من جامعة هارفارد باختبار **عدة فرضيات** من بينها أن **الخصخصة الشاملة مرتبطة بالتدهور الاقتصادي على مستوى الشركات فُرادى**

---

[1] Bennett, John, Saul Estrin, and Giovanni Urga (2007). ''Methods of Privatization and Economic Growth in Transition Economies". *Economics of Transition* 15:661–83.
Åslund, Anders. 2002. *Building Capitalism: The Transformation of the Former Soviet Bloc*. Cambridge: Cambridge University Press.

[2] Patrick Hamm, Lawrence P. King and David Stuckler, Mass Privatization, State Capacity, and Economic Growth in Post-Communist Countries. *American Sociological Review* 2012 77: 295.

[3] Patrick Hamm, Lawrence P. King and David Stuckler, *Mass Privatization, State Capacity,* Op, cit, p.298-299.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، فاتضح أنه بقدر ما التزمت الدول بسياسية "الخصخصة الشاملة" فإنها عانت من الجرائم الاقتصادية والفساد والفشل الاقتصادي. وتقول الدراسة بأن ذلك حدث لأن سياسة "الخصخصة الشاملة" نفسها تعرقل عمل الدولة وتعرض أجزاء من الاقتصاد للفساد [4].

وللتوضيح فإنه تم تطبيق الخصخصة الشاملة في ما يقرب من نصف الدول الاشتراكية سابقا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، وتُعرف أحيانا عملية الخصخصة الشاملة هذه باسم **"خصخصة الكوبونات"**، لأنها اشتملت على توزيع كوبونات على المواطنين العاديين يمكن استخدامها كوثيقة ملكية في المؤسسات الاقتصادية العامة، لكن في الواقع لم يفهم معظم الناس هذه السياسة وكانوا في فقر مدقع فباعوا كوبوناتهم ما إن سنحت الفرصة، وهذا ما سمح في دول مثل روسيا للمُتكسّبين من حيتان المال والمضاربين بشراء تلك الكوبونات وبالتالي السيطرة على أجزاء كبيرة من القطاع الخاص الجديد.

ومن **أهم النتائج** التي توصلت لها الدراسة موضوع حديثنا هي أن الخصخصة الشاملة فشلت لعدة أسباب من بينها:

أولا، أنها قوّضت الدولة عبر حرمانها من مصادر دخلها، أي الأرباح التي تدرّها المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة أيام الحكم السوفييتي، كما قوّضت الخصخصة الشاملة قدرة الدولة على مراقبة وتقييد اقتصاد السوق الناشئ.

أما **السبب الثاني** فهو أن الخصخصة الشاملة خلقت مؤسسات اقتصادية خالية من الملكية الاستراتيجية ومن القيادة وذلك نتيجة فتحها لملاك فاسدين استولوا على أصول المؤسسات العامة وفشلوا في تطويرها.

ولاختبار فكرتهم الناقدة للخصخصة الشاملة قارن اصحاب الدراسة المذكورة بين أوضاع (**25**) دولة اشتراكية سابقا بين عامي **1990** و2000، ومن بين الدول من قامت بخصخصة شاملة ومن لم تقم بها، كما تمت الاستعانة بإحصاءات ميدانية من البنك الدولي تتعلق بمدراء من أكثر من **3500** مؤسسة اقتصادية في **24** دولة اشتراكية سابقا. وأوضحت نتائج المقارنة ما يلي [5]:

1. **وجود علاقة مباشرة ومستمرة بين "الخصخصة الشاملة" من جهة وانخفاض دخل الدولة وتدهور النمو الاقتصادي من جهة أخرى**. فبين عامي 1990 و2000 كانت مصروفات الحكومات في الدول التي قامت بخصخصة شاملة أقل بـ 20% من الدول التي قامت بإصلاحات أبطأ، ولم تتغير النتائج بعد أن أخذ الباحثون في الحسبان تأثيرات الإصلاح الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية غير المرتبطة بالخصخصة الشاملة وظروف أخرى تميّز الدول.

2. وبالمقابل فإن **الدول التي قامت بخصخصة شاملة شهدت انخفاضا بالمتوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** (GDP per capita) بأكثر من 16% مقارنة مع الدول التي لم تقم بخصخصة شاملة.

3. وعند النظر إلى الشركات فُرادى، لوحظ أنه **في الدول التي قامت بخصخصة شاملة فإن الشركات التي خُصخصت لمُلاّك محليين صارت معرضة أكثر للفساد الاقتصادي**، والشركات الخاصة المحلية في تلك الدول كانت تقوم بالمقايضة بدل استخدام النقد أكثر بـ 78% من الشركات المملوكة للدولة. وثبتت هذه النتائج حتى بعد أن أخذ الباحثون المذكورون بالاعتبار الخصائص المميّزة للشركات والأسواق

---

[4] Op, cit, p.303.
[5] Patrick Hamm, Lawrence P. King and David Stuckler, *Mass Privatization….,* Op, cit, p.306-307.

والقطاعات الاقتصادية بعضها عن بعض، كما أنهم أخذوا بالاعتبار احتمال كون أسوأ الشركات أداءً أصلا هي الشركات التي خُصخِصت.

4. كشفت الدراسة كذلك بأن **الشركات التي خُصخِصت كانت أقل ميلا لدفع الضرائب**، وهذا كان عاملا محوريا في فشل سياسة الخصخصة الشاملة التي توقع الاقتصاديون النيوليبراليون أنها ستُنتج ثروات خاصة يمكن فرض ضرائب عليها لإثراء الدولة. ومن جانب آخر فإن الشركات التي خُصخصت لصالح مُلاّك أجانب كانت أقل ميلا للاعتماد على المقايضة وأقل ميلاً للتهرب من الضرائب.

ويختم المؤلفون دراستهم بالقول: "يشير تحليلنا إلى أنه حين تصميم الإصلاحات الاقتصادية، خصوصا الموجهة لتطوير القطاع الخاص، فإنه يجب أن تكون حماية مصادر دخل الدولة وقدراتها الإدارية أولوية، ومن المخاطرة الاعتماد على مقولة أن زيادة الإنتاجية المتحصلة من إعادة هيكلة الاقتصاد الخاص ستعوض مداخيل الدولة والتي ستنخفض جراء فقد الدولة لأرباح المؤسسات الاقتصادية التي تمت خصخصتها" [6].

إن النتائج المشار اليها تستحق تعليقا إضافيا، ولكن قبل ذلك لا بد من الاشارة إلى أنه ومنعاً لأي **تهمة** من أنصار **"السلفية الاقتصادية الجديدة"** لا تدعو هذه الملاحظات- فيما لو أسيء تفسير عنوانها- أنها **تروج** للعودة إلى أوضاع ما قبل عام 1989 في بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً، فمثل هذه التشكيلات التي سادت قد **استنفذت** مهماتها **ووصلت** إلى أفق مسدود بفعل مجموعة من العوامل لا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيلها، وبالتالي لا توجد أي ضرورة للتباكي على الإطلال التي **تهدمت!** بالمقابل، فإن هذه الفقرة تريد أن **تتساءل** عن **النتائج الفعلية** لحصاد فترة الانتقال نحو الرأسمالية في هذه البلدان، التي **طبقت** وبأشكال مختلفة، الوصفة الليبرالية الجديدة التي تطالب بالعودة إلى **"الأصول"** التي سطرها الكلاسيك من خلال تأسيس اقتصاد السوق العتيد [7].

اليوم، إذن، وبعد ما يزيد على **ثلاثة عقود ونيف** من مرحلة انتقالية عاصفة، تبدو **الكثير** من الحقائق عصية على الفهم والاستيعاب، حيث **تثار** كذلك الكثير من **الشكوك** الجادة حول هذه التجارب وحول التحولات وهل أصبحت لا رجعة فيها، أي تحظى بقبول اجتماعي متنام أم العكس ؟ وقد أكدت **نتائج** العديد من الانتخابات التي جرت في هذه البلدان صحة تلك التحاليل "المتشائمة". غير أن الكثير من المحللين، عند تقيمهم لنتائج تلك الانتخابات قد استخلصوا استنتاجات خاطئة ومتعجلة قوامها أن فشل القوى الماسكة بالسلطة، في هذه البلدان منذ عام **1989**، **وتقلص** قاعدتها الاجتماعية يكمن في **الحنين** إلى "الماضي". هكذا تختصر السيرورات الاجتماعية المعقدة والمتناقضة وما يرتبط بها من نتائج كارثية إلى مجرد الحنين، أي مخاطبة اللاوعي لاستخلاص جواب على واقع " يتمرد " على صانعيه. ثمة العديد من **الأسباب** والتي يمكن **تلخيصها هنا** في:

- **الأسباب الاقتصادية**، والتي تكمن باختصار، في **التكاليف الهائلة للتحول transformation** وما تركته من آثار مدمرة على قطاعات واسعة من السكان.
- **الأسباب الاجتماعية**، وأهمها **التفتيت السريع** للبنية الاجتماعية وإعادة بنائها من جديد، **الامتيازات الاستثنائية** للنخب القائدة الجديدة والمظاهر السلبية من قبيل الفساد والرشوة والدعارة والجريمة المنظمة والمافيا المنظمة، التي أصبحت مكونات أساسية في المشهد الاجتماعي في هذه البلدان.
- **الأسباب السياسية**، والمتمثلة في رفض الناخبين لأطروحات القوى الحاكمة حول ما يسمى بتفكيك الشيوعية **Decommunisation** التي تذكر بالمكارثية السيئة الصيت في الولايات المتحدة،

---

[6] Op, cit, p.320.

[7] قارن : ز.سادوفسكي، "الاتجاه النيوليبرالي والأهداف الاجتماعية في التحول البولندي". **(في): تواصل أم قطيعة. معضلات التحول النظامي**. وارشو 1994، ص 9 – 20 (باللغة البولندية).

وكذلك الصراعات المحتدمة داخل الائتلافات الحاكمة حول مختلف القضايا التي طرحها التحول المذكور وانعدام إجابات واضحة ومحددة وموحدة للقوى الحاكمة حولها.

وباختصار، يمكن القول أن **الخلل** يكمن في **الانفصال** بين **الخطابات** التي قدمتها القوى الجديدة في هذه البلدان وبين **السياسات العملية** الملموسة التي طبقتها والنتائج **الفعلية** التي ترتبت عليها. وفي كل الأحوال فقد ترتب على **المآل** الذي وصلت إليه الأوضاع في هذه البلدان تنامي النقاشات والسجالات حول العديد من النقاط، من بينها [8]:

- **النتائج الفعلية** لعملية التحول جاءت مخيبة للآمال ومدمرة في آن.
- **السياسات الاقتصادية والاجتماعية وموقع الدولة فيها**. ظل أنصار المذهب النيوليبرالي في البلدان الأوربية التي كانت تشهد التحولات المذكورة أعلاه يرددون **أطروحتهم** الشهيرة، التي يمكن تلخيصها فيما يلي: **سينتهي الركود بسرعة وستدخل فترة الانتعاش والنمو بأسرع وقت** ... الخ. غير أن حصاد البيدر لا يتفق بالضرورة مع حصاد الحقل، كما أكدت ذلك النتائج الفعلية لتجارب الانتقال المختلفة والتي سنتحدث عن بعضها بالتفصيل في الفقرات التالية !
- **أدى الانفتاح الزائد للاقتصاد على الخارج**، وفي ظروف **كبح التضخم** وعدم التهيئة المسبقة لمثل هذه الخطوة (**الانفتاح**) إلى "ضربة قاتلة" للعديد من الفروع الإنتاجية التي لم تكن مهيأة للمنافسة مع السلع المستوردة.

ومن الطبيعي أن يتحدث **الخطاب السائد** عن هذه النتائج المرافقة لهذا التحول وكأنها **"تضحيات ضرورية ولكنها مؤقتة فقط"!** فيدعي أنها **تضحيات** لابد من تحملها من أجل إعادة بناء هياكل فعالة ستتيح تنمية مستقلة. بيد أن **التجربة التاريخية** تشير إلى أن الخضوع الأحادي الجانب لمنطق الربحية يضع المجتمعات في **حلقات انكماشية** لن تجد لها حلاً من تلقاء نفسها، بل من خلال **صدمة خارجية** تهز منطق سيادة الربحية وتضع حداً له. ومن بين **أسباب** تلك الصدمات نشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى **انقلاب موازين القوى الاجتماعية الذي يفرض تعديلاً في توزيع الدخل، أو الدخول في حروب أو التهيئة لها، أو فتح مجالات جغرافية جديدة للتوسع الاستعماري، أو تبلور موجة من الثورات التقانية** [9].

وباختصار، **ثمة تكاليف اجتماعية هائلة رافقت عمليات الانتقال**. السؤال الذي يطرح نفسه بحدة هو: **هل أنه كان يتوجب اعتبارها تكاليف حتمية، أم لا ؟**

يدعو أنصار "السلفية الاقتصادية الجديدة" إلى أنه يتعين **تكييف** الاقتصاد، في مرحلة الانتقال، لمتطلبات الفعالية الاقتصادية العالية وبالتالي يتوجب **القبول** بالتكاليف الاجتماعية المرتفعة وكأنها أمر طبيعي، أو تحصيل حاصل لهذه العملية "الهائلة"، كما جرت الإشارة إليه أعلاه.

غير أنه يتعين **التأكيد** هنا على **خطأ** مثل هذا الطرح، لأن **التكاليف الاجتماعية** الهائلة للانتقال المذكور لا يجوز إهمالها لعديد من الأسباب، من بينها:

- **الاقتصاد كما هو معروف يجب أن يخدم المجتمع ويرعى تطوره**، بالرغم من طبيعة القوى المسيطرة. وإذا تم فهم السوق، ليست كهدف بحد ذاته، بل كوسيلة أو **أداة** لرفع الفعالية الاقتصادية

---

[8] قارن على سبيل المثال: **"في البحث عن إستراتيجية التحولات".** تحرير ي.كونين، ز.زيكونسكي، وارشو 1992 (باللغة البولندية)، كذلك : تاديوش كوفاليك، تغيير النظام – عملية جراحية أم عملية اجتماعية. **(في): المجتمع المشارك، اقتصاد السوق، العدالة الاجتماعية. تحرير ر.كورتات**، وارشو 1991، كذلك: ز.سادوفسكي، **الاتجاه الليبرالي** ....، مصدر سابق؛ كذلك:

Åslund, Anders. 2002. *Building Capitalism: The Transformation of the Former Soviet Bloc*. Op, cit؛

Ellerman, David. 2003. ''*On the Russian Privatization Debate*'', Challenge 46:6–28.

[9] لقد أنتجت عمليات التحول في هذه البلدان رأسمالية بدائية – متوحشة ومستعدة لابتلاع كل شيء بما فيها بيع الوطن. إنها، بدون مبالغة، تضم في صفوفها خليطاً من قوى ترتبط بوشائج متنوعة ومعقدة بالقوى "الخارجة على القانون"، ولكنها تعيد إنتاج النظام، فهل ثمة مفارقة أكثر من ذلك ؟

(ليست الأداة الوحيدة طبعاً) فإن **الانتقال** يمكن أن **يتطلب** تنامياً لتكاليف معينة، لكن لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى **انخفاض** مريع للإنتاج وإلى **تنامي** البطالة بمديّات واسعة وإلى تعاظم الفساد والرشوة.. الخ تضع كل عملية الانتقال موضع تساؤل.

- **إن تردي مستويات معيشة جزء هام من المجتمع وما يرتبط بها من فقدان الثقة بالمستقبل والأفاق التنموية**، يؤدي إلى **تنامي** التوترات الاجتماعية وما **يرافقها** من تقلص الدعم الاجتماعي لعمليات الانتقال، مما يضع موضع المساءلة إمكانيات استمرارها أصلاً.

إن **أهم الموضوعات** التي أثارت السجال دوماً هو **العجز في ميزانية الدولة وكيفية تقليصه**. لقد جرى **اعتماد** وصفة المذهب النقدوي لمعالجة اختلال الميزانية العامة في هذه البلدان. وكما هو معروف **ينص** هذا المذهب على **ضرورة تقليص العجز سواء من خلال رفع الضرائب أو من خلال تقليص النفقات على الاحتياجات الاجتماعية: التربية، العلوم، الرعاية الصحية**... الخ. وإذا لم يتم إنجاز ذلك، فإن **منظري** هذا المذهب يعتقدون أو يتوقعون حدوث ظاهرة **التضخم** المفرط **والآثار** السلبية المرتبطة بها [10]. غير أن العلاج بهذه الطريقة، كما أكدته تجربة العديد من البلدان، لم يؤد إلى نتائج إيجابية ملموسة، بل حدث العكس.

ويمكن **السبب** في حقيقة أن هذا **المذهب** ينشغل بعلاج **النتائج** ولا يتساءل عن **الأسباب** وكأنها تحصيل حاصل ؟ إن اعتماد هذا المنهج يمكن أن **يؤدي** إلى **النتائج** التالية:

- يقود كبح الطلب إلى إضعاف الحوافز على الإنتاج والرغبة في استمراره؛

- وبالنتيجة تعميق الركود، إي إعادة إنتاج الظروف المرافقة للوضع الأزموي وليس تجاوزه بسياسة تنموية.

إن هذا المذهب، إذن، ينشغل بالراهن ولا يهمه المستقبل، وتلك هي مصيبته، بل مصيبة البلدان التي تطبق وصفته.

لقد **أكدت** تجربة **"البلدان الاشتراكية"** حقيقة مهمة وهي أن **خيار الديمقراطية الاجتماعية** بغض النظر عما **ارتبط** به من **مزايا** اجتماعية واسعة، ولكنه مقطوع الجذور عن الديمقراطية السياسية بمعناها المعروف، إنما **أنتج وقاد** إلى ديكتاتورية الطبقة وديكتاتورية الحزب القائد ودكتاتورية سكرتيره العام ! في حين أن **تجربة** التحول في هذه البلدان نحو الرأسمالية التي روجت لشعارات الديمقراطية السياسية المقرونة بليبرالية اقتصادية، أي **المفصولة** عن الجوانب الاجتماعية قد **أدت** إلى آثار اجتماعية مدمرة وخراب اقتصادي، أي إلى **توسيع** دائرة البؤس وإعادة إنتاجه بشكل موسع. وقد أكدت هذه التجربة أن الديمقراطية السياسية المفصولة عن الحقل الاجتماعي **تنتج الاستقطاب الاجتماعي** بكل ما يترتب عليه من آثار ونتائج سلبية.

بعد هذه المقدمة المكثفة ننتقل من العام إلى الخاص، للحديث عن تجارب بلدان مختارة لندقق الخلاصات والاستنتاجات العامة ونختبرها على الاوضاع الملموسة لهذه البلدان. وسنركز الحديث في الحلقات القادمة على **التجربتين الروسية والبولندية** كنماذج تفقأ العين في تطبيق الخصخصة عبر منهج العلاج بالصدمة.

---

[10] Friedman, Milton (1968), "The Role of Monetary Policy", *The American Economic Review*, Vol. 58, pp.1-17. Frisch, H. (1983), "*Theories of inflation"*, Cambridge: Cambridge University.